الأمم المتحدة

E/CN.7/2010/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الثالثة والخمسون
فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
الاتجار بالمخدرات وعرضها على نحو غير مشروع والتدابير ذات الصلة بذلك

تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

ملخّص

أُعدَّ هذا التقرير عملا بقرار لجنة المخدرات ١٨/٥١ المعنون "تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات"، الذي طلبت فيه اللجنة إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدّم إليها تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار في دورتها الثالثة والخمسين. ويتضمَّن هذا التقرير عرضا مجملا للدعم المقدّم من المجتمع الدولي لدول غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التغلّب على المصاعب المتصلة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وهو يتضمَّن على وجه أكثر تحديدا معلومات عن التقدّم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار بالمخدرات بوصفه خطرا على أمن غرب أفريقيا، في برايا، يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للجماعة بشأن التصدي للمشكلة المتنامية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١١). ويبرز هذا التقرير أيضا المبادرات الرئيسية المتخذة لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهود التي بذلها المجتمع الدولي لدعم دول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة به، اللذين يشكّلان خطرا جسيما يهدد أمن المنطقة دون الإقليمية.

* E/CN.7/2010/1.

260110 V.09-89487 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا- مقدّمة

١- أعادت لجنة المخدرات في قرارها ١٨/٥١ المعنون "تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات" تأكيد عزمها على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية بجميع مظاهرها والتزامها بذلك، ومن خلال اتباع نهج مشترك ومنسّق ومتوازن ووفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية، بما في ذلك في مجال الاتجاهات الناشئة المستجدة، مثل تزايد استخدام غرب أفريقيا كمنطقة عبور لشحنات الكوكايين المتجهة إلى الأسواق الدولية، وخاصة الأوروبية منها.

٢- وناشدت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تعمل، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على تعزيز المبادرات والبرامج القائمة، وخاصة تلك التي صمّمتها وأعدّتها دول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتيسير إعداد برامج أخرى ذات صلة حسبما تراه الدول المعنية مناسبا، من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر غرب أفريقيا عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية، بما في ذلك تعزيز الدعم المقدَّم إلى مبادرات إنفاذ قوانين المخدرات القائمة في المنطقة دون الإقليمية، مثل مبادرة "العمليات المشتركة لدول غربي أفريقيا" والمبادرة الأقاليمية المموّلة من الاتحاد الأوروبي للتشارك في المعلومات الاستخبارية فيما بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا.

٣- ودعت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تكثيف جهودها لدعم دول غرب أفريقيا الأكثر تضرّرا بمشكلة الاتجار بالمخدرات، ولا سيما غينيا-بيساو، واضعة نصب أعينها البعد الخاص للمشكلة في تلك الدول والحاجة الماسّة إلى مواجهة تلك المشكلة.

٤- ودعت اللجنة أيضا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى العمل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر أصحاب المصلحة، على تعزيز التنسيق فيما بينها دعما لجهود حكومات غرب أفريقيا ابتغاء تحقيق أقصى قدر من النتائج.

٥- وناشدت اللجنة الدول الأعضاء، ولا سيما بلدان المقصد الرئيسية لشحنات المخدرات غير المشروعة، وخاصة الكوكايين، التي تُهرَّب عبر غرب أفريقيا، أن تواصل جهودها الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة وفقا لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

٦- وحثّت اللجنة دول غرب أفريقيا على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات واعتماد تدابير فعّالة لخفض الطلب، بما في ذلك توفير العلاج وإعادة التأهيل لمتعاطي المخدرات، وعلى مواصلة التصدي لمشكلة المخدرات على نحو متكامل ومتوازن في إطار أولوياتها الإنمائية.

٧- وناشدت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تولي الاهتمام الكافي، على نحو متوازن ومتكامل، لتدابير خفض العرض والطلب على السواء، في المساعدة التي تقدّمها إلى دول غرب أفريقيا، وأن توليه بوجه خاص لخدمات العلاج وإعادة التأهيل في الجانب المتعلق بخفض الطلب.

٨- وطلبت اللجنة إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم، بالتشاور مع دول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين، بتسهيل تنسيق الجهود المبذولة من أجل التصدي لمشكلة تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا، وذلك في إطار العنصر المتعلق بمكافحة المخدرات من برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ المنبثق عن اجتماع المائدة المستديرة الخاص بأفريقيا، الذي عُقد يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في أبوجا، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٢٤٨.

٩- وطلبت اللجنة أيضا إلى المدير التنفيذي أن يقدّم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

التطورات الحديثة في غرب أفريقيا

مجلس الأمن يُعلن تعبئة لمواجهة الخطر الذي يثيره الاتجار بالمخدرات لأمن المنطقة دون الإقليمية وما لذلك من أثر عالمي

١٠- في السنوات الأخيرة، حظي الاتجار بالمخدرات في أفريقيا باهتمام خاص على الصعيد الدولي، والدليل على ذلك أن مجلس الأمن ناقش مرارا وتكرارا الأخطار التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي جراء تهريب الكوكايين عبر بلدان غرب أفريقيا، ولا سيما غينيا-بيساو. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أحاط مجلس الأمن علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون الاتجار عبر الوطني وسيادة القانون في غرب أفريقيا: تقييم للأخطار، الذي قدّمه المدير التنفيذي، وأثنى على النهج الشامل القائم على أساس تعدد أصحاب المصلحة المتوخى في مساعدة المنطقة دون الإقليمية من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي نتيجة مجهود مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وأمانة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، حيث اتفقت كل هذه الهيئات على العمل بصورة متآزرة لدعم خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١١). وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دُعي المدير التنفيذي للمكتب من جديد

إلى الإدلاء ببيان أمام مجلس الأمن بشأن غينيا-بيساو وغرب أفريقيا وأفريقيا ككل، ومن ثم طلب إليه أعضاء مجلس الأمن أن يقدّم إلى المجلس بانتظام معلومات مستكملة عن الحالة وعن التقدّم المحرز فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه غرب أفريقيا فيما يتصل بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

١١- وتشارك الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عمليات سلام مختلفة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جهود بناء السلام وإعادة الإعمار والتعمير في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا-بيساو وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتضم شرطة الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ٣ عنصر من عناصر الشرطة لدعم إصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت لجنة بناء السلام، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، نطاق أنشطتها بحيث صارت تشمل سيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار، وذلك منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥؛ وقد بذلت مؤخراً أيضا جهوداً في غينيا. وبالتالي فإن صندوق بناء السلام يدعم عدة مشاريع من شأنها أن تقي من نشوب النزاعات في البلدان المذكورة أعلاه.

صنع المخدرات غير المشروع في غينيا

١٢- في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ضبطت السلطات الانتقالية في غينيا كميات كبيرة من المواد الكيميائية والمعدات المشتبه في أنها تستخدم لتجهيز المخدرات في عدة أنحاء من البلاد. وقد تعرّف فيما بعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وخبراء دوليون تم توظيفهم على طبيعة تلك المواد الكيميائية التي تبيّن أنها سلائف وفائقة السمية بالنسبة للبشر وتشكّل بالتالي تهديدا للصحة العامة. وتم التعرّف أيضا على معدات لتجهيز الكوكايين و"الإكستاسي". ويُظهر وجود مختبرات سرية أن عصابات المخدرات لا تكتفي بتهريب الكوكايين عبر غينيا بل تقوم بتنمية قدرات متطورة لإنتاج المخدرات في الموقع. وتمثل هذه التطورات تهديدا ينذر بالخطر لاستقرار البلد والمنطقة دون الإقليمية.

بداية ظهور نتائج الجهود الدولية والوطنية

١٣- لم تضبط كميات كبرى من شحنات الكوكايين الواردة من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٩ فيما عدا ١٦٠ كيلوغراما تقريبا من الكوكايين على متن باخرة في ميناء تيما، غانا، كانت قادمة من البرازيل، وذلك في أيلول/سبتمبر. وقد انخفض أيضا

عدد الضبطيات في المطارات الأوروبية فيما يتصل بالرحلات القادمة من غرب أفريقيا. وقد أدت زيادة الاهتمام الدولي الذي توليه أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والدولية والاضطرابات السياسية في غينيا والفترة الانتقالية في غينيا-بيساو إلى إحجام المتجرين إلى حد ما عن العمل في منطقة كانت تمثل سابقا ملاذا آمنا لهم. بيد أن تقارير الاستخبارات توحي بأن الحالة الراهنة لا تدل إلاّ على تعديل تكتيكي للوضع وأن الشحنات التي تضم أطناناً من المخدرات ستستمر في بلوغ غرب أفريقيا ولا سيما وأن العوامل التي يسّرت من هذا التدفق في المقام الأول ما زالت قائمة. وثمة دلائل على أن اتجاه الاتجار غير المشروع بالمخدرات سيُنقل صوب الجنوب وإلى داخل القارة، ما دام الاهتمام الدولي بهذه المسألة مستمراً.

١٤- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اكتشفت سلطات مالي بقايا محترقة لطائرة بوينغ كبرى كانت قد حطّت على مهبط سرّي للطائرات في شمال البلاد (على بعد حوالي ٢٢٠ كلم شمال بورام، منطقة غاو). ويبدو أن الطائرة، التي يُشتبه في أنها كانت تحمل الكوكايين من أمريكا اللاتينية لم تتمكّن من الإقلاع مرة أخرى، وقد أشعل الطاقم النار فيها فيما بعد لتدمير كل دليل إثبات. وإذا ما تأكدت هذه الرواية، فستكون هذه هي المرة الأولى التي تُستعمل فيها طائرة كبيرة الحجم لنقل شحنات من عدة أطنان من الكوكايين على درب الاتجار العابر للمحيط الأطلسي.

ثانيا- الدعم الدولي لغرب أفريقيا: من التحضير إلى اتخاذ الإجراءات

١٥- في عام ٢٠٠٨ نجح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في لفت انتباه المجتمع الدولي للتهديد الأمني الذي يطرحه لغرب أفريقيا الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ٢٠٠٩، نجح المكتب، بدعم من شركاء دوليين وشركاء إنمائيين، في حشد موارد إضافية لمساعدة المنطقة دون الإقليمية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به. وقد أظهرت دول غرب أفريقيا أيضا دعمها للإعلانات المدلى بها في المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا أمنيا لغرب أفريقيا، المعقود في باريس يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كما اتخذت عدة دول منها خطوات لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية. واتخذت مفوضية الجماعة الاقتصادية أيضا الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان السياسي بشأن الوقاية من إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وذلك بتعزيز قدرتها على التصدي للمخدرات والجريمة وتولي الدور القيادي على أساس مبدأ الملكية الإقليمية والاستدامة.

١٦- ويتسق التقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها أيضا مع خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (٢٠٠٧-٢٠١٢) التي تم إقرارها في الدورة العادية الثانية عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي دورة استثنائية بالتوازي مع الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة في فيينا في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مؤكِّدة التزامها بتنفيذ خطة عمل الاتحاد المنقحة، بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين، ومبرزة التقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، بدءاً بمؤتمر برايا الوزاري، الذي أشارت إليه كمثل جيّد تقتدي به اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا. وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار مشروعها لدعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة، بتوفير خدمات خبير لمفوضية الجماعة الاقتصادية من أجل المساعدة في بناء قدرة المفوضية على تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية. وسيبدأ الخبير العمل في مفوضية الجماعة الاقتصادية في عام ٢٠١٠.

ألف- المؤتمر الوزاري بشأن الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديداً أمنياً لغرب أفريقيا

١٧- في ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مؤتمرا وزاريا في برايا من أجل التصدي للتهديد الخطير الذي يثيره الاتجار بالمخدرات لأمن المنطقة دون الإقليمية. وقد أرسى الإعلان السياسي وخطة العمل الإقليمية الصادران عن المؤتمر، واللذان أقرهما فيما بعد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أساساً لالتزام سياسي متين وإطارا مفصلا للتعاون من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. وعُهد إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأخذ زمام المبادرة في عملية تحويل الإعلان السياسي وخطة العمل الإقليمية إلى برامج ملموسة تنفذها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والاتحاد الأوروبي.

١٨- وستدعم الأنشطة الوطنية والإقليمية تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد عُهد لمفوضية الجماعة الاقتصادية بمهمة توفير الدعم العام على الصعيد دون الإقليمي من خلال تنفيذ الاستراتيجية.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنظيم اجتماع الخبراء الذي عُقد في أبوجا يومي ١٢ و١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩، والذي استُحدثت أثناءه خطة عمليات وآلية رصد وتقييم تم إقرارها بعد ذلك في اجتماع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢٠- وسيتطلب تنفيذ خطة عمليات مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمويلا بمبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي تقريبا. وتتمثل أهداف الخطة فيما يلي: (أ) إعادة تحديد دور الجماعة الاقتصادية ومهمتها فيما يتعلق بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة؛ و(ب) بناء قدرات المفوضية على التصدي للتحديات التي تطرحها الجريمة المنظمة؛ و(ج) تحديد أولويات دون إقليمية واضحة فيما يتعلق بالمبادرات التي سيُضطلع بها لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢١- وسينصبّ قدر كبير من التركيز على استحداث آليات للتنسيق ونشر المعارف. وستشغَّل آلية التقييم بالتوازي مع خطة عمليات مفوضية الجماعة الاقتصادية من أجل توفير المزيد من الأدوات والتوجيه.

٢٢- وترمي خطة العمليات إلى تكملة المبادرات المضطلع بها من الدول الأعضاء. وتساهم خطة العمليات وآلية الرصد والتقييم، على السواء، في تحقيق أهداف خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال أنشطة إقليمية ووطنية.

٢٣- وتهدف آليات الرصد والتقييم إلى إقامة إطار عام للرصد والتقييم المتواصلين للتقدم المحرز في تنفيذ مختلف عناصر خطة العمل الإقليمية للجماعة فضلا عن الإبلاغ بشأن هذا التقدم، بما في ذلك الإبلاغ على مستوى مجلس الأمن.

٢٤- وبالإضافة إلى ما سبق، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استبيانا بشأن التقييم وعمّمه على ١٥ دولة غرب أفريقية بغية جمع معلومات عن الاستجابات والمبادرات الوطنية المتصلة بالمخدرات والجريمة.

باء- مبادرة ساحل غرب أفريقيا

٢٥- استجابة للنداءات الداعية إلى توخي نهج شامل وقائم على تعدد أصحاب المصلحة لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتفق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة الشؤون

السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية على العمل بشكل متآزر للتصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وإدمان المخدرات المتنامية في غرب أفريقيا، من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي برنامج مساعدة تقنية مشترك لبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، في حالات ما بعد النزاع في غرب أفريقيا أساساً وذلك في ميادين إنفاذ القانون والتحاليل الجنائية وإدارة الحدود وغسل الأموال ومؤسسات العدالة الجنائية. ويمثل إنشاء وحدات متخصصة معنية بالجريمة عبر الوطنية عنصرا أساسيا من عناصر البرنامج. ويتصدى البرنامج المقترح للتدخلات ذات الأولوية المحددة في خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستكون للبرنامج صلات واضحة بأنشطة جارية في غرب أفريقيا وسيُنفَّذ أولا في البلدان ذات الأولوية التالية: سيراليون وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وليبريا. ويُتوقع توسيع النطاق الجغرافي للمبادرة لكي يشمل في نهاية الأمر كل الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وموريتانيا.

٢٦- واستُهلت مبادرة ساحل غرب أفريقيا رسميا في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على هامش الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، أُحيط مجلس الأمن علما بالمبادرة في جلسة عُقدت في نيويورك في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وناقش المجلس أثناءها تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2009/332). وقد بدأت بالفعل بعثات تقييم مشتركة في البلدان الأربعة المشمولة بالمشروع الاسترشادي.

جيم- اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في إطار دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٢٧- عقدت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشراكة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في فيينا، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استضافته حكومة النمسا. وقد أتاح هذا الحدث فرصة لعرض المبادرات الرئيسية المضطلع بها لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما فيها خطة العمليات وآليات الرصد والتقييم، وطرائق التنفيذ.

٢٨- وتعهدت اللجنة الأوروبية، في اجتماع المائدة المستديرة للمتبرعين، بالتبرع بتمويل خطة العمليات وآلية الرصد والتقييم. وسيمكّن هذا التمويل مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من بناء قدرة الآليات القائمة التي تعالج مسائل المخدرات والجريمة

والتصدي للمجالات ذات الأولوية المتصلة بإنفاذ القوانين والعدالة والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه وجمع البيانات. والتزم ممثلون آخرون لجماعة المانحين الدوليين بتبرعات لفائدة مبادرات من أجل غرب أفريقيا في إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٢٩- وأكّد شركاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التزامهم المتواصل بالتصدي للخطر الذي تشكِّله المخدرات والجريمة في المنطقة وأكّدوا على أهمية الدور الذي تؤديه الجماعة في تلك الجهود. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقوا على تعزيز التعاون والتنسيق في التصدي للاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة المتصلة بذلك، على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية وعن طريق توخي نهج متوازن، وعلى الاستمرار في التواصل على جميع المستويات بشأن الجرائم المتصلة بالاتجار، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالأشخاص والأدوية المزيفة، فضلا عن كل الأشكال الأخرى للاتجار في المنطقة دون الإقليمية. وأعاد الوزراء من بلدان المنطقة دون الإقليمية تأكيد التزامهم بخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعوا إلى تقديم الدعم من أجل السماح بتنفيذها على النحو الكامل. وشددوا أيضا على الحاجة إلى التصدي لجميع جوانب المشكلة، أي بعبارة أخرى إلى خفض العرض من السلع المتّجر بها والطلب عليها.

ثالثا- المساعدة التقنية لغرب أفريقيا

ألف- المبادرات الإقليمية

١- البحث والتحليل

٣٠- فيما يتعلق بغرب أفريقيا، ركّز المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على زيادة المعارف وتوسيع قاعدة الأدلة بشأن المخدرات والجريمة وأثرها على وضع السياسات وعلى القرارات التنفيذية، ورصد هذه القاعدة. وبمناسبة مؤتمر برايا الوزاري، أصدر المكتب تقريرا عنوانه الاتجار بالمخدرات كخطر يتهدد الأمن في غرب أفريقيا، كما أصدر في عام ٢٠٠٩ منشورا عنوانه الاتجار عبر الوطني وسيادة القانون في غرب أفريقيا يحتوي على معلومات عن مجموعة من الأنشطة غير المشروعة، من سرقة النفط والاتجار به (ويُسمَّى "التخزين" في المنطقة دون الإقليمية) إلى تهريب السجائر والأدوية المزيفة والأسلحة الصغيرة والاتجار بالأشخاص. وصدر المنشور في دورة لمجلس الأمن بشأن غرب أفريقيا عُقدت في نيويورك في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويقوم المكتب حاليا بالإعداد لدراسة عن التهديد الذي يشكِّله الاتجار في شريط بلدان الساحل، من المزمع إجراؤها خلال عام ٢٠١٠.

٢- تقرير السياسات و إقامة الشراكات

٣١- يهدف المكتب، من خلال مشروعه الخاص بمساعدة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) على وضع وتنفيذ استراتيجية لغرب أفريقيا بشأن مكافحة المخدرات وما يتصل بها من جريمة منظمة، إلى تقديم مساعدة تقنية لمفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها لكي تتمكَّن من وضع استراتيجية إقليمية متسقة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من جريمة منظمة. وإضافة إلى إتاحة الفرصة لتنظيم مؤتمر برايا الوزاري وما يتصل به من أعمال المتابعة، يوفِّر المشروع إطارا لمواصلة تقديم المساعدة التقنية لمفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء فيها دعما لخطة عملها الإقليمية. ويساعد المشروع أيضاً دول غرب أفريقيا في وضع برامج وطنية متكاملة بشأن المخدرات والجريمة، وذلك أحد الأهداف الأساسية التي ترمي إلى تحقيقها خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٣- الشراكة مع الفريق الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا

٣٢- لم يصبح إقليم غرب أفريقيا نقطة انطلاق للمتَّجرين بالمخدرات وجماعات الجريمة المنظمة فحسب بل بات أيضا معرضاً للفساد وغسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك كله يقوِّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية. وثمة أدلة قوية على أن الأموال يتم غسلها من خلال استثمارات في قطاع العقارات وأن مبالغ كبيرة من الأموال تحوَّل خارج المنطقة دون الإقليمية. وتنتشر المؤسسات المالية في العديد من بلدان غرب أفريقيا حتى وإن لم تقابلها طفرة في الأنشطة الاقتصادية، مما يثير الشواغل بشأن مصدر الموجودات. واستجابة لذلك، اعتمدت جميع دول المنطقة دون الإقليمية أطرا قانونية لتنفيذ معظم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، أنشأت عدة بلدان (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا) وحدات استخبارات بدأت تتلقى وتحلل المعلومات المكشوفة عن المعاملات المالية المشبوهة. غير أنه لم تصدر بعد أي أحكام بالإدانة لغسل الأموال في غرب أفريقيا، فيما عدا نيجيريا. ولتحقيق نتائج فعلية، فإن الهدف هو تكوين شبكة من وحدات الاستخبارات المالية العاملة في جميع بلدان غرب أفريقيا. ولا يزال إقامة تعاون أقوى فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين والسلطات القضائية شرطا لتحقيق هذا الهدف.

٣٣- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقّع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والفريق الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا (الفريق) مذكّرة تفاهم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. وسوف تساعد مذكّرة التفاهم المكتب والفريق على التعاون على نحو أوثق، مما سيدعم بدوره تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية ويؤدي دورا مهما في منع المجرمين من الاستفادة من عائدات جرائمهم. ويلتزم كلا الطرفين، من خلال مذكّرة التفاهم، بالتعاون بشأن إعداد مبادرات وطنية وإقليمية لإذكاء الوعي بتعرض الدول لأضرار غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفيق القوانين الوطنية مع أحكام الصكوك القانونية الدولية، وبناء قدرات تشغيلية تنطوي على وحدات استخبارات مالية وأجهزة لإنفاذ القوانين وسلطات قضائية، خصوصا فيما يتعلق بتعقب عائدات الجريمة ومصادرها ووضع استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤- مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام: مساعدة دول اتحاد نهر مانو

٣٤- يتمثل الهدف العام للمشروع الجاري، الذي أُطلق عام ٢٠٠٩، في المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية والتعاون عبر الحدود للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات اللذين يقوِّضان تنمية دول اتحاد نهر مانو (سيراليون وغانا وكوت ديفوار وليبريا). وسوف يوفِّر المشروع كذلك مساعدة تمهيدية لمبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي المرحلة الأولى، سوف يجرَى تقييم لقدرات دول اتحاد نهر مانو على التصدي لتلك الجرائم وتعزيز التعاون عبر الحدود والتنسيق فيما بين الأجهزة واستخدام الاستخبارات لتوطيد الأمن. ومن المقرر تنفيذ المساعدة مع التركيز على تحقيق إصلاح طويل الأجل ومستدام في قطاع منع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار إصلاح قطاع الأمن ودعما للتدخلات ذات الأولوية طبقاً لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

٥- إنفاذ القوانين ومكافحة المخدرات والتحليل الجنائي

٣٥- أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في أواخر عام ٢٠٠٨، مشروعا لبناء القدرات على إنفاذ القوانين في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات في بلدان مختارة في غرب أفريقيا، هي تحديداً السنغال وسيراليون وغينيا-بيساو ومالي. واستنادا إلى بعثات التقييم الأوّلي التي أُوفدت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وإلى الطلبات التي صاغها المستفيدون الوطنيون، سيقوم فريق من المدرِّبين المتخصصين بوضع وتنفيذ برامج تدريبية مصمَّمة خصيصا لكل بلد من البلدان. وستعقد الدورات التدريبية في أوائل عام ٢٠١٠.

٣٦- ووضع المكتب برنامجا تدريبيا حاسوبيا واسع النطاق يحتوي على أكثر من ٧٠ وحدة تعليمية حول الموضوعات ذات الصلة بإنفاذ القوانين. ويمكن من خلال البرنامج توفير تدريب جيد لعدد كبير من الطلاب بتكلفة منخفضة. وأُنشئ مركزان للتدريب الحاسوبي (أحدهما في الرأس الأخضر والثاني في نيجيريا) كما يجري إنشاء اثنين آخرين (أحدهما في غانا والثاني في سيراليون). ويود المكتب إتاحة مجموعة أنشطة التدريب الحاسوبي بجميع اللغات الرسمية في المنطقة دون الإقليمية لدول غرب أفريقيا كافة.

٣٧- وعقد المكتب، من خلال قسم المختبر والشؤون العلمية التابع له، دورات تدريبية مشتركة مع الإنتربول في مجال التحليل الجنائي، وذلك في إطار برنامج الإنتربول المسمَّى "توفير المساعدة التشغيلية والخدمات ودعم البنى التحتية لقوات الشرطة الأفريقية" الذي يهدف إلى تعزيز القدرة التشغيلية لقوات الشرطة الأفريقية على مكافحة الجرائم الوطنية والدولية والتصدي لها على نحو فعال. ونظمت دورة تدريبية دون إقليمية أخرى لبلدان غرب أفريقيا الناطقة بالإنكليزية في نيجيريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ ودورة مماثلة للبلدان الناطقة بالفرنسية في كوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. والهدف من هذه الدورات هو إذكاء الوعي بالممارسات الجيدة في مجال التحقيقات في مسرح الجريمة وطبيعة الأدلة المادية وجدواها. وواصل المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم أعمال التحليل الجنائي التي تقوم بها الدول الأعضاء، وذلك بتوفير مجموعات عُدد للاختبارات الميدانية الخاصة بالكشف عن المخدرات والسلائف لعدة بلدان منها بوركينا فاسو والرأس الأخضر والسنغال وغانا وكوت ديفوار وليبريا ومالي.

٣٨- ووضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشروعا دون إقليمي بشأن تعزيز علم التحليل الجنائي في غرب أفريقيا، من المزمع إطلاقه في عام ٢٠١٠. وسوف يدعم المشروع إنشاء بنية تحتية مستدامة ومتكاملة في غرب أفريقيا لتوفير خدمات أساسية في مجال علم التحليل الجنائي لمكافحة المخدرات والأنشطة المتصلة بها، بما فيها جوانب المعلومات الاستخبارية الأساسية المتصلة بالتحليل الجنائي واستخدام معلومات التحليل الجنائي في العمليات. ومن المتوقع، في إطار هذا المشروع، أن يعمل خبير في المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها التابع للمكتب في دكار، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠.

٦- التعاون عبر الأطلسي

٣٩- بغية تعزيز التعاون عبر الأطلسي بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، دُعيت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية إلى حضور الاجتماع

التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المعقود في جزيرة مارغاريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ووقّع ممثلو أجهزة إنفاذ القوانين في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا مذكّرة تفاهم لتعزيز التحقيقات المشتركة في حالات محددة، وذلك أثناء اجتماع نظمه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بوغوتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٠- وفي محاولة للحد من تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٨ مشروعا لتبادل المعلومات الاستخبارية عبر المحيط الأطلسي. واختيرت سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية وستة بلدان في غرب أفريقيا للمشاركة في المشروع، فضلا عن موظفي الاتصال الأوروبيين العاملين في البلدان المستهدفة. وخلال المشروع، سيجري تبادل المعلومات مع مركز التحليل البحري والعمليات لمكافحة تهريب المخدرات، ومقره في لشبونة، كما سيُعزز التعاون مع الإنتربول واليوروبول. ويهدف المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات وتدعمه المفوضية الأوروبية إلى إقامة آلية متعددة المناطق لتبادل المعلومات الاستخبارية وتعزيز التحقيقات المستندة إلى الاستخبارات من أجل اعتراض المخدرات في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا.

٤١- وأخذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة زمام المبادرة في استحداث مشروع سبل الاتصال بين المطارات، بالتعاون مع الإنتربول والمنظمة العالمية للجمارك. ويهدف المشروع إلى إنشاء وحدات مشتركة لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة في ١٠ مطارات على دروب تهريب المخدرات في أفريقيا والبرازيل وربط تلك الوحدات بقاعدة بيانات ونظام اتصالات الإنتربول I-24/7 وبنظام اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة للمنظمة العالمية للجمارك. وقد يتسنى أيضا ربط مطارات في أفريقيا بمطارات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وسوف يبدأ المشروع في عام ٢٠١٠. وطلبت المفوضية الأوروبية، التي تدعم المشروع مالياً، إلى المكتب أن يكرِّر مشروع سبل الاتصال بين المطارات لأمريكا اللاتينية وأن يقيم تآزراً بين مشروع سبل الاتصال بين المطارات في أفريقيا ومشروع سبل الاتصال بين المطارات في أمريكا اللاتينية.

٤٢- ولبرنامج مراقبة الحاويات، الذي ينفّذه مكتب المخدرات والجريمة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للجمارك، مواقع مشاريع في الوقت الراهن في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وأفريقيا وآسيا الوسطى. ويتمثل العنصر الجوهري لهذه المبادرة في إنشاء وحدات مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ تتألف من قوات الشرطة والجمارك والدّرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات. وتتلقى هذه الفرق تدريبا في تحليل المخاطر وتحديد السمات وفحص

الحاويات يقدّمه خبراء دوليون بارزون. ولئن كانت هذه الوحدات قد أنشئت أساسا للتصدي لتهريب المخدرات، فيمكن أيضا توجيه أنشطتها في مجال تحديد السمات والتفتيش إلى منع تهريب الأسلحة أو الأدوية المزيفة أو النفايات السامة أو المركبات المسروقة أو السجائر، وفقا للأولويات المحلية وتقييمات التهديدات. وفي أفريقيا، اكتمل تنفيذ المشروع في السنغال. وتم تدريب الوحدة المشتركة بين الوكالات التي أُنشئت في مطار داكار وتزويدها بلوازمها وأصبحت عاملة. وفي غانا أُنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحدة مشتركة بين الوكالات في ميناء تيما وزودت بلوازمها وتلقّت تدريبا نظريا وعمليا. ويعمل فريق الوحدة بكامل قدراته، وقد ضبط بالفعل سيارات مسروقة وأكثر من ٢٠٠ كيلوغرام من الكوكايين. وفي الرأس الأخضر، ستقام وحدات مشتركة بين الوكالات في ثلاثة موانئ في القريب العاجل. وفي هذه الأثناء، تلقّت فرق الوحدات تدريبا نظريا وعمليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي مالي، ستبدأ الأنشطة في عام ٢٠١٠ في محطة حاويات باماكو (الميناء الجاف). ويعتزم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يوفد بعثات تقييم إلى موانئ في بنن وتوغو وكوت ديفوار في عام ٢٠١٠. وبعد إجراء التقييمات، يمكن أن تبدأ الأنشطة، رهنا بتوافر تمويل إضافي لهذه البلدان.

٧- تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

٤٣- جنباً إلى جنب مع تزايد الاتجار بالمخدرات عبر المنطقة، تُستهلك كمية متزايدة من المخدرات القادمة إلى غرب أفريقيا محليا. وذلك تطور جديد، وإن لم يكن تطوراً مفاجئاً نظرا لانخفاض أسعار الكوكايين وزيادة عرضه. ويتلقى المتَّجرون في المستوى الأدنى أجورا عينية تتألف من جزء من الكوكايين (بما في ذلك الكراك) الذي يعيدون بيعه بالتجزئة في السوق. ولا تزال أسعار الكوكايين، التي تتراوح بين ١٧ دولارا و٥٥ دولارا للغرام الواحد، معقولة إلى حد ما. والأسعار أكثر انخفاضا في البلدان التي تؤدي دور النقاط الرئيسية لدخول الكوكايين المهرَّب إلى غرب أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، تشير تقييمات الوضع السريعة التي أجراها المكتب المعني المخدرات والجريمة مؤخرا في صفوف متعاطي المخدرات في المجتمعات المحلية والسجون (في نيجيريا عام ٢٠٠٥ وسيراليون عام ٢٠٠٦ والرأس الأخضر عام ٢٠٠٧) إلى مستويات بالغة من تعاطي الكوكايين لدى فئات السكان الضعيفة، لا سيما الشباب والنساء. ومما يثير قلقا شديدا كذلك انتشار تعاطي الكراك على نطاق واسع في صفوف السجناء. ومن المعروف أن الكراك أرخص ومفعوله الإدماني أشد من بعض أنواع الكوكايين الأخرى. ويؤدي تعاطي الكوكايين المحلي، بالاقتران مع تفشي البطالة في صفوف الشباب في غرب أفريقيا، إلى الجنوح في المدن والعنف المتصل بعصابات الشباب، إذ أنه يشجع الأنشطة الإجرامية على وجه

العموم ويقوِّض السلام والأمن الاجتماعيين. وإضافة إلى الخطر الذي يشكّله تعاطي الكوكايين على الصحة العامة والأمن في غرب أفريقيا، فهناك أيضا نمط جديد لتعاطي المخدرات بالحقن في عدة بلدان في المنطقة، مما يزيد من خطر انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وتشير آخر تقييمات الوضع السريعة التي دعمها المكتب إلى أن مستخدِّمي المخدرات ينخرطون في أنماط سلوك خطرة، مثل حقن المخدرات وتبادل الإبر.

٤٤- وأطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا برنامجا مشتركا مع منظمة الصحة العالمية لحشد الجهود حول علاج الارتهان للمخدرات ورعاية ضحاياه. وتشمل هذه الجهود ترويج السياسات الداعمة والأطر التشريعية وبناء القدرات من خلال تدريب المدرِّبين ومقدِّمي الخدمات وتكوين شبكات لخدمات العلاج والرعاية مستندة إلى الأدلة ومراعية للأخلاق وفي متناول مستخدِّمي المخدرات ومعقولة التكلفة لمقدِّمي الخدمات ومدرجة في النظام الوطني للرعاية الصحية. وسوف تستفيد بلدان غرب أفريقيا أيضا من البرنامج.

٤٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مع شركاء آخرين مثل البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه وشركاء وطنيين، مشاورة إقليمية عُقدت في كوت ديفوار بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز ورعاية ضحاياه في أوساط السجناء ومستخدِّمي المخدرات بالحقن في غرب أفريقيا ووسطها. وأثناء هذا الحدث، تبادل خبراء من غرب أفريقيا ووسطها ومن شرق أفريقيا وجنوبها خبراتهم. واتفق المشاركون على خريطة طريق تتضمن أنشطة محددة للدول تدعم التنفيذ السريع للبرامج القطرية وتوصلوا إلى اتفاق عام بشأن الميزانيات والآليات اللازمة لتوفير الدعم المتفق عليه فيما بين البلدان والشركاء المشاركين. وتهدف خريطة الطريق إلى دعم تنفيذ التوصيات التي اعتُمدت أثناء المشاورة الإقليمية وتكوين شبكة شراكات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في السجون وإعلان الالتزام لغرب أفريقيا ووسطها.

٤٦- وعقدت المشاورة الإقليمية لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالجهود الوطنية والإقليمية المستندة إلى الأدلة لمكافحة تعاطي المخدرات وإدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في قطاعات التعليم وخدمات الوقاية.

باء- المبادرات الوطنية: البرامج الوطنية المتكاملة الرئيسية بشأن المخدرات والجريمة

٤٧- تشكِّل البرامج الوطنية المتكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي استحدثها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالاشتراك مع الحكومات أطرا استراتيجية

وإنمائية للتصدي لهذه الأخطار في المنطقة دون الإقليمية بطريقة فعالة. وتُستحدث البرامج الوطنية المتكاملة من خلال نهج شامل قائم على المشاركة. ولما كان الأمن وسيادة القانون أساسيين للتنمية المستدامة، فإن البرامج تهدف إلى معالجة القضايا ذات الصلة بإدارة المعلومات الاستخبارية وإلى تحسين فعالية أجهزة إنفاذ القوانين والتنسيق فيما بينها وإلى ضمان نظام عدالة جنائية فعال وقادر على التصدي للجريمة، بما فيها غسل الأموال والفساد. ويتماشى استحداث البرامج الوطنية المتكاملة مع أهداف خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية. وبدأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ هذه البرامج في غينيا-بيساو والرأس الأخضر ومالي ويعتزم الانتهاء من إعداد برامج إضافية وإطلاقها في بنن وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغانا وموريتانيا والنيجر ونيجيريا في عام ٢٠١٠.

الرأس الأخضر

٤٨- يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الوزارات لمراقبة المخدرات ووزارة العدل في الرأس الأخضر، بتنفيذ برنامج متكامل لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في الرأس الأخضر. ويشكِّل برنامج الرأس الأخضر لمكافحة الاتجار غير المشروع، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القوانين في الرأس الأخضر على منع آفة المخدرات والجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية، جزءا رئيسيا من هذا البرنامج. وكجزء من البرنامج، أنشئت فرق مشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المطارات الدولية، ووُفرت برامجيات استخبارية للشرطة القضائية وغيرها من الأجهزة، وأنشئ مختبر للتحليل الجنائي بأحدث المواصفات وتم تجهيز قاعة للتدريب الحاسوبي، كما تم صوغ برامجية التدريب الحاسوبي التي أعدها المكتب باللغة البرتغالية. وسيدخل نظام التعرف الآلي على بصمات الأصابع طور التشغيل في الرأس الأخضر في المستقبل القريب. ويقوم المكتب حاليا بتوسيع البرنامج المتعلق بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة "أمم متحدة واحدة".

غينيا-بيساو

٤٩- لم يُبلّغ عن أي مضبوطات من الكوكايين في غينيا-بيساو خلال الأشهر الأخيرة. غير أن معلومات استخبارية غير رسمية تشير إلى أن التهريب لا يزال جاريا في العديد من جزر البلد المملوكة ملكية خاصة، باستخدام الطائرات والقوارب السريعة وغير ذلك من الوسائل. وعلاوة على ذلك، أُنشئت مختبرات سرية لإنتاج المخدرات في غينيا المجاورة. ويزيد هذا الأسلوب الجديد من تعرُّض إقليم غينيا لأطماع الجماعات الإجرامية ويشير إلى ضرورة مواصلة الجهود من جانب السلطات الوطنية وخصوصا أجهزة إنفاذ القوانين.

٥٠- وفي عام ٢٠٠٨، بدأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات لغينيا-بيساو من أجل منع ومكافحة تهريب المخدرات إلى البلد ومنه، وذلك بإنشاء وحدة متخصِّصة لمكافحة المخدرات. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات الشرطة القضائية وتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين والسلطات القضائية على إنفاذ القوانين بطريقة فعالة. وإضافة إلى ذلك، يجري تشكيل مجموعة متخصِّصة من القضاة والمدّعين العامين بهدف تعزيز عمل الشرطة القضائية، وذلك باستخدام الصكوك القانونية الدولية لتعزيز التعاون. وسوف تعقب ذلك مرحلة ثالثة من البرنامج سيجري خلالها إنشاء أكاديمية للشرطة وتُعتمد عناصر تدريب واسعة النطاق وتوفَّر المعدات وتُجدَّد السجون. وأنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في عام ٢٠٠٨، مكتبا للمشروع في بيساو يضم موظفين خبراء، منهم مستشار في مجال مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ومستشار قانوني أُلحق بوزارة العدل.

٥١- وخلال السنة ونصف السنة الأولى من تنفيذ البرنامج في غينيا-بيساو، كان البلد في وضع سياسي مضطرب. فقد قُتل الرئيس خواو برناردو فييرا وقائد الجيش في آذار/مارس ٢٠٠٩، واغتيل بعد ذلك مرشح للانتخابات الرئاسية ووزير دفاع سابق. وأُجريت انتخابات وكوِّنت حكومة في أواخر عام ٢٠٠٩. وقام المكتب، خلال تلك الفترة، بتوفير التدريب والمعدات والمباني الجديدة للشرطة القضائية، مما كان له أبلغ الأثر في توفير المساعدة الأولية للجنة المكلفة بإجراء التحقيقات في مقتل الرئيس وقائد الجيش في مجالات عمليات التحقيق والتفتيش وإعداد ملفات القضايا تمهيداً للمحاكمة. وفي مجال إصلاح السجون، سوف يستكمل المكتب، في الربع الأول من عام ٢٠١٠، تجديد سجنين في المقاطعات ويبدأ في إعادة بناء سجن في بيساو. وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أعدت الحكومة البرازيلية، بالاشتراك مع المكتب ووزارة العدل في غينيا-بيساو، مشروعا بشأن إنشاء أكاديمية لتدريب قوات الأمن من المزمع إطلاقه في عام ٢٠١٠.

٥٢- وأنشئت وظيفة مستشار في مجال السياسات بشأن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو ستُشغل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي سياق إصلاح قطاع الأمن في غينيا-بيساو، يتعاون المكتب على نحو وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام على تنفيذ البرامج المتصلة بالشرطة.

سيراليون

٥٣- استجابة للقلق المتزايد إزاء استخدام سيراليون لتهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية وكون هذا التهريب يقوِّض العملية الديمقراطية ويشكِّل خطرا يتهدد الأمن والاستقرار في

البلد، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أواخر عام ٢٠٠٩، في إطار رؤية أسرة الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون،[1] مشروعا بشأن بناء قدرة المؤسسات على التصدي للخطر الذي يشكِّله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في سيراليون. ويعتبر مكتب المخدرات والجريمة سيراليون بلدا ذا أولية في غرب أفريقيا من حيث بناء السلام والبرمجة المتكاملة بين أجهزة إنفاذ القوانين.

٥٤- وتندرج الأنشطة التي يضطلع بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في سيراليون، بما فيها مبادرة ساحل غرب أفريقيا، في نطاق الرؤية المشتركة لسيراليون ويقوم المكتب بتنفيذها كجزء من أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لدعم قوات الأمن الوطنية. وتدعم هذه المبادرات الدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بطريقة متسقة، كما تتماشى مع برنامج التغيير الذي ينادي به رئيس سيراليون، والذي يعتبر فيه الاتجار بالمخدرات والفساد خطرين كبيرين يتهددان البلد. وضمن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون أيضا إنشاء وظيفتين في مجال السياسات إحداهما في ميدان إنفاذ القوانين والثانية في ميدان مكافحة الفساد، يتم شغلهما في أوائل عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بمسألة تنمية الشباب وتوفير فرص عمل له، المبينة في وثيقة الرؤية المشتركة، يقوم المكتب بتوفير المساعدة بشأن خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة/الأيدز.

٥٥- وفي عام ٢٠٠٩، ساعد المكتب وساهم في إعداد الصيغة النهائية لوثيقة الرؤية المشتركة وفي إعداد وثيقة صندوق سيراليون الاستئماني المتعدد المانحين. وتهدف الرؤية المشتركة إلى توفير إطار للأمم المتحدة لتنفيذ الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن، وكذلك لدعم عمل لجنة بناء السلام ومواصلة تحقيق أهدافها. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للرؤية المشتركة في صندوق سيراليون الاستئماني المتعدد المانحين الذي يرمي إلى كفالة منهج عمل متَّسق ومبسَّط لحشد الموارد وتخصيص الأموال والإبلاغ عن الأولويات البرنامجية للرؤية المشتركة. ويتماشى الصندوق الاستئماني مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالملكية الوطنية والمواءمة مع الأولويات الوطنية والتوفيق والتنسيق. ويستجيب الصندوق الاستئماني كذلك لمبادرة "توحيد الأداء" (انظر الوثيقة A/61/583) وجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين

(1) متاحة في الموقع http://www.sierraleoneconference2009.org/docs/Joint%20Vision%20for%20Sierra%20Leone.pdf .

تكامل الأنشطة السياسية والإنمائية والإنسانية في منظومة الأمم المتحدة من خلال شبكة متكاملة من مكاتب الأمم المتحدة الميدانية.

غينيا

٥٦- في بداية عام ٢٠٠٩، عقب وفاة رئيس غينيا، لانسانا كونتي، أوفد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بعثة تقييم إلى كوناكري بناء على طلب إدارة الشؤون السياسية والسلطات الانتقالية لتقييم احتياجات الاستراتيجية الوطنية بشأن المخدرات والجريمة، لا سيما فيما يتصل بالاعتقالات ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات التي جرت بعد وفاة الرئيس لانسانا كونتي (شمل الاعتقال بعض أفراد أسرته). وكانت التوصية الرئيسية التي أصدرها المكتب هي توفير دعم أولي للجنة الوطنية الحالية المكلَّفة بمكافحة المخدرات والجريمة في إطار تواجد الأمم المتحدة في البلد، من خلال تعيين مستشار بشأن إنفاذ القوانين يعمل ضمن فريق الأمم المتحدة القُطري، على سبيل المثال، رهنا بتطور الوضع السياسي وظروف الأمن.

٥٧- وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بعث الممثل الدائم لفييننا لدى الأمم المتحدة بنداء عاجل، من خلال الأمين العام، إلى المجتمع الدولي، وخاصة برامج الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، من أجل تنفيذ دعم فعّال لغينيا فيما يتعلق بضبط كمية كبيرة من الكيماويات السامة في عدة مواقع في البلد (A/64/227-S/2009/402). وتلبية لهذا الطلب، أوفد المكتب بعثتين تقنيتين مؤلفتين من خبراء من الإنتربول ومنظمات أخرى، في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وكان الهدف العام من هاتين البعثتين هو التأكُّد من أن أنشطة إنتاج المخدرات على نحو غير مشروع تجري في بعض من المواقع التي زارتها البعثتان والتعرف على الكيماويات المضبوطة من أجل تسهيل التخلص منها بطريقة آمنة. وقدم المكتب نتائجه وتوصياته إلى السلطات الانتقالية.

منطقة الساحل: مالي وموريتانيا والنيجر

٥٨- أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، البرنامج الوطني المتكامل بشأن المخدرات والجريمة في مالي. والهدف من البرنامج هو تحسين القدرة التنفيذية للحكومة المالية على منع المتَّجرين بالمخدرات والتنظيمات الإجرامية من استخدام أراضيها. ومن بين العناصر الرئيسية لهذا البرنامج اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز القدرات التنفيذية لأجهزة إنفاذ القوانين ووحدات الاستخبارات المالية. ومن المتوقَّع كذلك أن يعزز البرنامج الإطار القانوني وينعش الأنشطة على صعيد المجتمعات المحلية ويمنع الجريمة وتعاطي المخدرات أيضا.

٥٩- وقد انتهى المكتب من إعداد الصيغة النهائية لمشروع برنامجين متكاملين لموريتانيا والنيجر.

برنامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي لغرب أفريقيا

٦٠- وضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة برنامجا إقليميا لغرب أفريقيا يدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية، من المزمع إطلاقه في الربع الأول من عام ٢٠١٠. وقد استُحدث البرنامج الإقليمي في سياق جيل جديد من برامج المكتب الإقليمية في أجزاء مختلفة من العالم.

٦١- ويهدف البرنامج الإقليمي عموما إلى الإسهام في جهود دول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ودعمها لمواجهة تهديدات الأمن البشري المتطورة وتعزيز سيادة القانون والإدارة الرشيدة. ويرمي البرنامج إلى تحقيق نتائج واضحة ذات آثار ملموسة كجزء من تنفيذ إعلان الجماعة الاقتصادية السياسي بشأن منع تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. ويتماشى البرنامج مع استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٧، المرفق) وسوف يضع أساسا لتوفير الدعم لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٦٢- أثار المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، خلال السنوات القليلة الماضية، شواغل بشأن تحديات أساسية تواجه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكذلك الأمن، في غرب أفريقيا. وقد تطلبت تلك التحديات جهودا مستدامة وعناية متواصلة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما. وأخذ المكتب زمام المبادرة بشأن الإسهام في الجهود الرامية إلى معالجة قضايا مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، اللذين يلحقان ضررا بتنمية المنطقة دون الإقليمية وأمنها.

٦٣- ومن دواعي سرور المكتب أن يتعاون بشكل وثيق مع مفوضية الجماعة الاقتصادية ودول غرب أفريقيا الأعضاء وشركائه في منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام) والإنتربول والمفوضية الأوروبية. وقد واصلت جميع هذه الكيانات إذكاء الوعي بالصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والسلام والأمن في غرب أفريقيا والدعوة إلى ضرورة اتخاذ تدابير حاسمة لمعالجة هذه مشكلة في المنطقة.

٦٤- ولعل لجنة المخدرات تود أن تنظر فيما يلي:

(أ) أن تحثّ المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لغرب أفريقيا مع إعادة تأكيد أن المنطقة دون الإقليمية ما زالت معرَّضة لتهديدات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ب) أن ترحِّب بالتقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ في دعم تنفيذ إعلان الجماعة الاقتصادية السياسي بشأن منع الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة عملها الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في المنطقة (٢٠٠٨-٢٠١١)؛

(ج) أن ترحِّب بنتائج المائدة المستديرة للجهات المانحة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والتي تم التعهد خلالها بإتاحة موارد مالية لدعم خطة الجماعة الاقتصادية التنفيذية وآلية الرصد والتقييم وغير ذلك من المبادرات في المنطقة دون الإقليمية؛

(د) أن تحثّ الدول الأعضاء على مواصلة دعم وتعزيز القدرات التنفيذية لمفوضية الجماعة الاقتصادية وتنفيذ خطة عملها الإقليمية؛

(هـ) أن ترحِّب بآلية الجماعة الاقتصادية للرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية (٢٠٠٩-٢٠١٢) ودعم هذه الآلية، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن، بغية الحفاظ على تعبئة الدول الأعضاء ومساعدتها؛

(و) أن ترحِّب بالنهج الدولي المتعدد التخصصات المعتمد من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة فيما يتعلق بمساعدة المنطقة دون الإقليمية وأن تناشد المجتمع الدولي أن يتيح الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة؛

(ز) أن تدعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا المشتركة، بما في ذلك العنصر المتعلق بإنشاء وحدات عبر وطنية معنية بالجريمة لتبادل المعلومات والاستخبارات والتعاون عبر الحدود واستخدام تقنيات الاعتراض الحديثة لمواجهة جماعات تهريب المخدرات؛

(ح) أن تحثّ الدول الأعضاء على دعم المنطقة دون الإقليمية في الوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج ضحاياهما؛

(ط) أن تحثّ الدول الأعضاء على التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في جميع المراحل (أي في بلدان المنشأ والعبور والمقصد) ودعم التعاون عبر الأطلسي

على أساس مسؤولية عامة ومشتركة عن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية ودعم المنظمات والآليات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المعنية؛

(ي) أن تسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى ضرورة ضمان التنسيق بين أعمال الأمم المتحدة والشركاء وتعزيز فعالية الجهود الدولية والوطنية؛

(ك) أن تذكّر الدول الأعضاء بمسؤوليتها عن الامتثال لالتزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات وبإجراء تحقيق شامل في الأشخاص والكيانات الضالعة في الاتجار بالمخدرات وملاحقتهم قضائياً. وأن تحث الدول لا على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية فحسب بل وعلى اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ الأحكام الواردة في تلك الصكوك أيضا؛

(ل) أن تحثّ الدول الأعضاء على أن تتخذ التدابير الملائمة لمكافحة الفساد وأن تكفل ميزانيات وطنية مناسبة للاستراتيجيات الوطنية بشأن المخدرات والجريمة بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية؛

(م) أن تذكّر بالمجهود الجماعي الكبير الذي بذلته الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة وما قدّموه من مساهمة من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات؛

(ن) أن تدعو إلى مواصلة تقديم المساعدة المالية والتقنية لغرب أفريقيا؛

(ص) أن تطلب إلى المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدِّم تقريرا إلى اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية وكذلك عن المبادرات الأخرى على الصعيدين الإقليمي والوطني التي تدعم دول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.